برلمانيون ومختصون لـ المدى : ضرورة وضع دراسة لاقتصاديّات وسائل الاعلام

هاشم حسن: غياب الجدوى الاقتصادية لمعظم الوسائل

□ بغداد / احمد عبد ربه

مفهوم اقتصاديات الاعلام ينطلق من الانظمة السائدة

أكد عدد من البرلمانيين والمختصين في مجال الإعلام على ضرورة ان تضع وسائل الاتصال العراقية دراسة تعدها سلفاً لاقتصاديات المهنة مبينين في نفس الوقت غياب الجدوى الاقتصادية لبعض هذه المؤسسات ما ينعكس سلباً على خطابها الإعلامي.

واستبعد عميد كلية الاعلام هاشم حسن وجود جدوى اقتصادية لمعظم وسائل الاعلام العاملة بالعراق مبيناً ان اغلبها تمول من جهات غير معروفة .

وقال حسن لـ(المدى): ان معظم وسائل الاعلام العراقية لا توجد فيها جدوى اقتصادية واغلبها تمول من جهات غير معروفة لافتاً الى ان هذا يعد مؤشراً خطيراً على عدم صمود هذه الوسائل في المستقبل لتحكم مصدر التمويل بها .

واضاف حسن :ان مفهوم اقتصاديات الاعلام ينطلق من طبيعة انعكاس الانظمة السياسية القائمة ففي نظام اغلب الدول النامية تكون وسائل الاعلام ملكا للدولة اما في النظام الليبرالي فتكون ملكية الوسائل ترجع الى القطاع الخاص ما يجعلها اكثر تحرراً .

وتابع حسن :ان جدلية الاعلانات نسبية تتم حسب قناعات المتلقي وانطباعاته مبيناً ان القطاع الخاص بالعراق الى حد هذه اللحظة يعتمد على مصداقية الاعلام الحكومي.

ودعا وسائل الاعلام العراقية كافة الى ضرورة ان تحقق ارباحا من المبيعات والاشتركات والاعلانات وأن تبتعد عن المصادر غير الشرعية .

من جانبه قال رئيس تحرير جريدة الزمان احمد عبد المجيد لـ(المدى): يجب ان تتجه وسائل الاعلام المستقلة الى عمل رابطة من اجل حماية نفسها من الابتزازات التي تتعرض اليها في مجال الاعلان بالاضافة الى وضع خطوط عريضة لكيفية تسعيرة الاعلان يكون حسب الانتشار والسمعة ورصانة المواضيع التي تتناولها تلك الوسائل .

واضاف عبد المجيد : ان تدهور سوق الاعلان في العراق جاء نتيجة الاوضاع الامنية التي يشهدها البلد في الفترة السابقة ما جعل بعض الجهات الاقتصادية غير مستعدة لصرف مبالغ مالية على الإعلانات .

هاشم حسن

عبد الهادي الحساني

بدوره نفى التدريسي في كلية الاعلام حمدان السالم وجود دراسات معدة سلفاً لاقتصاديات الاعلام مبيناً ان اغلب الوسائل تعتمد على دراسة اولية للسوق .

وقال السالم لـ (المدى):ان اغلب وسائل الاعلام العراقية لا تعتمد على اقتصاديات الاعلام لأن اغلب هذه المشاريع اعتمدت منذ البداية على تمويل حزبي، مبيناً ان اكثرها تعد خاسرة في مقاييس الربح والخسارة التقليدية لأن سعر النسخة لا يضاهي تكاليف انتاجها .

واضاف حمدان :ان الاعلانات تعد مصدرا رئيسيا لوسائل الاعلام المستقلة، مشيراً الى ضرورة وضع دراسات مستضيئة للإعلان بأنواعه الصحفية والإذاعية والتلفزيونية .

ولفت الى ان بعض المؤسسات الحكومية تفرض ان تنشر اعلاناتها في الوسائل التابعة للدولة،

الى ذلك قال عضو لجنة الثقافة والاعلام في مجلس النواب علي شلاه لـ(المدى الاقتصادي): ان معظم وسائل الاعلام التي انشأت بعد عام ٢٠٠٣ كانت بعامل سياسي وأن بعضها ظهرت بسرعة كبيرة واختفت، لافتاً الى ان الجانب الاقتصادي الذي يرافق المشاريع الاعلامية بالبلد غير ناضج، وأن الدراسات التي قامت بها بعض هذه الوسائل نظرية لا تمس الواقع بصلة.

واضاف شلاه : ان التمويل غير المشروع الذي تحصل عليه بعض وسائل الاعلام المحلية يؤثر على مصداقية الرسالة الاعلامية التي تصوغها هذه الوسائل داعياً الى ضرورة ان تعتمد الوسائل على الموارد المشروعة كالمبيعات والاعلانات وغيرها .

في غضون ذلك دعا عضو مجلس النواب السابق عبد الهادي الحساني الى ضرورة وضع دراسة لفهم اقتصاديات الإعلام في تلك الوسائل.

وقال الحساني لـ(المدى) : يجب على وسائل الاعلام العاملة بالعراق ان تضع دراسة تعرف من خلالها الحاجة الفعلية للرسائل الاعلامية ومدى تأثر المتلقي بها

واضاف الحساني : ان الاحصاء يعد احد مقومات دراسة الاقتصاديات من حيث كفائتها الاعلامية ، مبيناً أن سياسة بعض الوسائل أثرت على قلة جاذبيتها للاعلانات.

خبير : ضرورة عرض القطّاع السيّاحي للاستثمار

□ بغداد / المدى

دعا الخبير السياحي مجيد العزاوي الى ضرورة عرض قطاع السياحة والآثار الى الاستثمار للنهوض به ، وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال وارداته السنوية.

وقال العزاوي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) :إن الكثير من دول العالم اليوم تعتمد في وارداتها السنوية على القطاع السياحي من خلال جلب السياح اليها من بلدان أخرى، مما أدى الى تحسين اقتصادها، مشيراً الى أن العراق يمتلك كافة المقومات الأساسية التي تجعله منافساً لهذه الدول كالمواقع السياحية والأثرية والدينية.

وأضاف العزاوي: ان تفعيل هذا القطاع والنهوض به يعتمد على وضع برامج وخطط دقيقة تتم عن طريق الاستثمار من خلال تسهيل دخول الشركات الاجنبية العالمية المتخصصة بهذا المجال في سبيل تهيئة القطاع السياحي لاستقبال السياح من بلدان مختلفة من العالم.وذكر العزاوي : ان العراق يمتاز بالتنوع البيئي من ناحية المناخ والتضاريس وهذا ما يعطي حافزاً لجذب الكثير من السياح في العالم مما يرد الى العراق مردودا اقتصاديا كبيرا أيضا.

ولفت الى أن الحكومة لم تركز على القطاع السياحي من خلال دعمها له وتفعيله بالرغم مما له من تأثير كبير للاقتصاد العراقي، لافتاً الى انه لو تم استغلال مقومات هذا القطاع من خلال استثمارها بالشكل الصحيح لأصبح القطاع السياحي في البلد ينافس القطاع النفطي من خلال وارداته السنوية نتيجة لما يتمتع به العراق من أماكن سياحية ومواقع أثرية كبيرة.

النفط تعلن بناء ثمانية خزّانات نفطيّة

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة النفط امس السبت عن انجاز بناء ثمانية خزانات نفطية على الخليج العربي من أصل ١٦ تسعى لتنفيذها، مبينة أن الهدف من ذلك هو زيادة الطاقة الخزنية النفطية، فيما أكدت أن إنشاءها سيمنع تأثير سوء الأحوال الجوية على عمليات التصدير مستقبلا.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة أنشأت ثمانية خزانات نفطية على الخليج العربي من أصل ١٦ خزانا تسعى لتنفيذها ضمن المرحلة الأولى"، مبينا أن "الطاقة التخزينية لتلك الخزانات الثمانية تبلغ بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ألف برميل لكل خزان".

وأضاف جهاد أن "المرحلة الثانية تشمل إنشاء ثمانية خزانات أخرى لتصل عدد الخزانات إلى ٢٤"، مشيرا إلى أن "إنشاء تلك الخزانات يأتي ضمن مشروع كبير يهدف لإنشاء موانئ عائمة وأنابيب لزيادة الطاقة التصديرية والخزنية للنفط الخام العراقي".

وتابع جهاد أن إنشاء الخزانات سيمنع سوء الأحوال الجوية من التأثير مستقبلا على عمليات التصدير أو الإنتاج من النفط الخام"، لافتا إلى أن"الوزارة غالبا ما تطلب من الشركات النفطية بتقليل الإنتاج النفطي عند حدوث سوء في الأحوال الجوية بسبب قلة الخزانات النفطية".

وغالبا ما تطلب شركة نفط الجنوب من الشركات النفطية العاملة في تطوير الحقول العراقية وخاصة في حقل الرميلة تقليل أو إيقاف الإنتاج النفطي عند حدوث أي ترد في الأحوال الجوية بسبب قلة الخزانات النفطية.

وافتتح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، في ١٢ من شهر شباط الحالي، أول منصة عائمة لتصدير النفط من أصل خمس وبطاقة تصديرية تبلغ ٨٥٠ ألف برميل يوميا.

وأعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في الرابع من تشرين الأول ٢٠١١، أن العراق سيرفع معدل تصديره النفطي خلال العام المقبل إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا بعد افتتاح أربعة موانئ عائمة شمال الخليج، مؤكدا وجود خطة لزيادة صادراته عبر منافذ جديدة، فيما رجح أن تصل الطاقة الإنتاجية للبلاد بحلول عام ٢٠١٧ إلى ١٢ مليون برميل.

ووقع العراق في العام الماضي ٢٠١٠ عقوداً مع شركات أجنبية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية ، لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وقد تركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة تقع جنوب العراق.

يذكر أن العراق ينتج حالياً نحو مليونين و٩٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، فيما تبلغ صادرات العراق من النفط الخام حالياً نحو مليونين و ٢٠٠ الف برميل يومياً، ومعظم تلك الكميات تصدر بواسطة ناقلات بحرية من خلال مينائي البصرة (البكر العميق) والعمية العائمين، وهما يقعان في المياه الإقليمية العراقية، وتبلغ طاقتهما التصديرية ١,٧ مليون برميل يومياً، ، في حين تصدر الكميات المنتجة من الحقول الشمالية إلى ميناء جيهان التركي المطل على البحر المتوسط عبر أنبوب ناقل، والكميات المتبقية تصدر إلى الأردن باستخدام ناقلات حوضية.

إقليم كردستان يخسر شركة نفط أجنبيّة لكن قد يكسب أخرى

□ ترجمة عبد الخالق علي

منذ سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣ ، دخلت الحكومة المركزية في بغداد و حكومة اقليم كردستان في جدال حول السيطرة على الموارد النفطية للبلاد. فالكرد يتبعون سياستهم المستقلة فيما يتعلق بشؤون الطاقة مما اثار اعتراض بغداد على ذلك. وحاولت وزارة النفط تحذير الشركات الاجنبية من توقيع عقود مع الكرد من خلال منع هذه الشركات من العمل في بقية مناطق البلاد. آخر الامثلة على هذا الجدال جاء عندما تراجعت شركة كورية جنوبية عن اتفاقها مع الكرد من اجل المشاركة في عروض جديدة تخص حقول النفط والغاز اطلقتها وزارة النفط، وفي نفس الوقت أبدت شركة فرنسية رغبتها في ترك جنوب العراق للعمل في شماله .

في بداية شباط ٢٠١٢ ، أعلنت شركة (اس كي) الكورية الجنوبية للطاقة بانها تخلت عن كردستان من اجل العمل مع الحكومة المركزية. وفي ٩ شباط ذكرت تقارير أن هذه الشركة باعت حصتها في حقل نفط بازيان في السليمانية من اجل ان تتمكن من المشاركة في جولة التراخيص الرابعة التي تعقدها وزارة النفط للعمل في ١٢ حقلا للنفط والغاز . اساسا وقعت الشركة عقدها مع حكومة اقليم كردستان في ت٢ ٢٠٠٧ ، و في ك١ ٢٠٠٨ و ردا على ذلك ، وضعت وزارة النفط هذه الشركة في القائمة السوداء ومنعتها من العمل في بقية مناطق البلاد. الشركة هي من اكبر الشركات الكورية الجنوبية في تصفية النفط . منذ اواخر ٢٠٠٨ بدأت الشركة بالتراجع عن عقودها مع الكرد . في ت٢ ذكرت التقارير انها لن تستثمر مستقبلا في اقليم كردستان الا بموافقة بغداد، لذا فقد رفضت المشاركة في خطة تحسين البنية التحتية لحقل بازيان التي تكلف ٢،١ مليار دولار بمشاركة شركة النفط الوطنية الكورية. في ك١ قالت وزارة النفط انها ستبيع النفط الى الشركة مكافأة لها على ذلك. ثم ورد تقرير عن ان الشركة شاركت في استخراج النفط في بازيان، فطالبت وزارة النفط الشركة ببيان موقفها من ذلك ، وهددت بانها لن تسمح لها بشراء المزيد من النفط اذا استمرت بالعمل مع الكرد. اليوم تريد الشركة المشاركة في جولة التراخيص الرابعة. من الواضح ان الشركة لا تتوقع الكثير من الارباح في كردستان لأنها شاركت هناك في اعمال الاستكشاف فقط . ان عرض شراء النفط من الحكومة المركزية كان مغريا مما جعلها تتخلى عن اقليم كردستان وتتصالح مع وزارة النفط، وهذا ما كانت بغداد تتطلع اليه بإستراتيجيتها النفطية .

مع خسارة كردستان شركة واحدة، فإنه من المحتمل ان يكسب غيرها. ففي ١٠ شباط ٢٠١٢ ، اعلمت شركة توتال الفرنسية الصحافة بأنها مهتمة بالعمل في اقليم كردستان، قائلة ان جولة التراخيص الرابعة لا تبدو جذابة، بينما عقود كردستان تعرض نصوصا افضل من عقود بغداد. في ك١ ٢٠٠٩ فازت شركة توتال مع شركة النفط الوطنية الصينية وشركة بتروناس الماليزية بحقل الحلفاية في ميسان الذي يحوي احتياطيا يبلغ ٤،٠٩٨ مليار برميل من النفط . منذ ذلك الوقت وهذه الشركة الفرنسية تشتكي من العقد قائلة ان المدفوعات قليلة لا تسد تكاليف تطوير الحقل .

من الممكن ان تنضم شركة توتال الى شركة اكسون موبيل كثاني اكبر شركة نفطية تعمل في كردستان. وقد سبق ان حذر حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن سياسة الطاقة، شركة توتال من توقيع عقود دون موافقة وزارة النفط. وسبق ان هددت بغداد بانهاء عقدها مع اكسون في احد حقول البصرة ومنعتها من المشاركة في جولة التراخيص الرابعة بعد ان وقعت عقدا مع اقليم كردستان تتعلق بستة حقول للنفط والغاز.

ان شركات النفط الكبرى كانت في عام ٢٠٠٩ تصطف للعمل في العراق ، لأن البلد كان منقطعا منذ التسعينات بسبب العقوبات الدولية والحروب. كما ان فيه احتياطيا نفطيا كبيرا مما يمنح وزارة النفط القوة عند التفاوض حول الاتفاقيات التقنية والاحتفاظ باغلبية الارباح لنفسها. وقد اشتكى الكثير من الشركات من هذه العقود مدعية ان ارباحها قليلة جدا . كما ان الشركات وجدت ان دوائر الدولة تسيطر على كافة الاعمال الروتينية من التأشيرة الى دخول البلاد الى الدفع بالاوقات المحددة، وان الكثير من الحقول تعاني من القوانين غير المنفذة منذ الحرب الايرانية-العراقية مما يتطلب تصفيتها قبل البدء باي عمل فيها، ثم هناك الهجمات التي يقوم بها المسلحون وان البنية التحتية بحاجة الى تحسينات واسعة، بالاضافة الى الاحتجاجات المحلية التي تطالب بفرص العمل والتعويض. هذه هي الاسباب التي جعلت شركة توتال تبدي رغبتها في كردستان والتخلي عن حصتها في حقل الحلفاية .

يبدو ان السياسة النفطية للكرد تستقطب اهتماما دوليا في الفترة الاخيرة. في ٢٠٠٣ وقع الكرد اول صفقة لهم مع شركة (بيت) النفطية التركية، وبعد ذلك ادعوا ان دستور ٢٠٠٥ يسمح لهم بتطوير حقول نفطية جديدة، ثم شكلوا وزارة الموارد الطبيعية في مايس ٢٠٠٦ ، وبعد انهيار المفاوضات حول قانون جديد للنفط والغاز في البرلمان قاموا بتمرير قانونهم الخاص في آب ٢٠٠٧ . كما عرضوا اتفاقيات مشاركة انتاج توفر الكثير من الارباح للشركات مما ادى الى توقيع عشرات العقود اغلبها تخص استكشاف واستخراج النفط .

الان وبعد ان جرّبت الشركات العمل مع وزارة النفط العراقية وظروف العمل في جنوب البلاد، فقد ابدت اهتماما اكثر باقليم كردستان الذي يخلو من هذه المشاكل . مع ان شمال البلاد يحوي احتياطيا قليلا ولا تتوفر فيه الكثير من الحقول فهناك امكانية حصول الشركات على ارباح اكثر واسرع مما في بقية البلاد، وهذا هو السبب الذي دعا شركة توتال الى الموافقة على نصوص كردستان .

الى هذا الحد فإن للحكومة المركزية اليد الطولى في هذا الجدال، اذ انها تسيطر على اغلبية النفط في البلاد والاهم من ذلك على أنابيب تصدير البترول والعائدات الواردة منها ، مما جذب العديد من الشركات العالمية –المتوسطة والكبيرة الحجم – للعمل معها وكان سببا في تخلي شركة اس كي عن عملها في اقليم كردستان.

الان ومع تغير موازين القوى قليلا، فإن شركة اكسون كانت اول شركة توقع عقدا مع الكرد وقد تحذو شركة توتال حذوها. السؤال الان هو الى ماذا سيؤول الامر : هل ستجمع هذه العقود الطرفين كي يتفقا على قانون جديد للنفط والغاز، ام انهما سيستمران في الصراع من اجل السيطرة على موارد البلاد ؟ لقد وعد رئيس الوزراء نوري المالكي التحالف الكردستاني بتمرير قانون الطاقة، لكن في نفس الوقت تستمر بغداد بتهديداتها للشركات التي توقع عقودا مع الاقليم . و حتى اذا لم يتم التصالح بين الطرفين، فيبدو ان المزيد من الشركات الاجنبية ترغب بالعمل في كردستان ولا يهمها ما يمكن ان تفعله وزارة النفط .

عن : أفكار عن العراق